

## أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر

الباحث / أسماء صلاح الدين عبد المقصود محمد

### الملخص:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ضعف الأداء المهني للمحاسبة وذلك لوجود فجوة في النظام المحاسبي المصري الراهن في التطبيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية حتى لا يحدث اختلاف بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية والتكامل بينها لتوفر وجهة نظر عالمية لتقليل الاختلافات بما يسمح بإنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى وضع إطار مقترح لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة الدولية والوطنية بهدف تطوير جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر.



**Abstract:**

The study aims at shedding light on the weakness of the professional performance of accounting because there is a gap in the current accounting system in the application between the local and international accounting standards so that there is no difference between the local and international accounting standards and there is a complementarity between them to provide a global perspective to reduce the differences between the legislations and rules Allows the production of comparable financial statements regardless of the country in which the financial statements are prepared.

The study found a proposed framework for the integration of international and national accounting standards with the aim of developing the quality of the professional performance of accounting in Egypt.



### أولاً المقدمة و مشكلة البحث:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات للقياس والإفصاح عن نتائج الأحداث الاقتصادية لمنشآت الأعمال والخدمات إلى فئات عديدة من ذوي الشأن وأصحاب المصالح.

وتقديرًا من دول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي العام، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية نظراً للدور الهام الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي لبيانات المحاسبة بالمعلومات التي تسهل مهمتهم بشأن تقييم أداء المنشأة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم مستثمرين أو مقرضين.

إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق المالي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي هو إصدار معايير محاسبية موحدة و مقبولة على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات المحاسبية أي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي .

وتتركز مهمة المعايير المحاسبية في تحقيق نفع عام يتمثل في توفير المعلومات الملائمة بشأن استخدام مصادر الأموال في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع وعدالة حصول مختلف الأطراف المرتبطة بالنشاط الاقتصادي على المعلومات المنظمة والمتعلقة بمجالات هذا النشاط.

وقد حققت معايير المحاسبة الدولية انتشاراً عالمياً واسعاً كنموذج لمعايير المحاسبة ذات الجودة العالية من خلال اختبار جودة التقارير المالية التي تم أعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

يعبر التوافق المحاسبي الدولي عن "عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب



تطبيقها في مختلف دول العالم، فالتوافق المحاسبي الدولي يضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية و يؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة .  
تتزايد الحاجة لتحقيق التوافق بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين معايير المحاسبة الدولية، ويرجع السبب في ذلك إلى التطور الكبير في التجارة العالمية وتزايد الطلب على رؤوس الأموال في الأسواق العالمية لتحقيق تدفقات رأسمالية لهذه الأسواق عبر الحدود.  
وتتبلور طبيعة المشكلة في أنه يوجد ضعف في الأداء المهني للمحاسبة وذلك لوجود فجوة في النظام المحاسبي المصري الراهن في التطبيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية حتى لا يحدث اختلاف بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية وحتى يكون هناك تكامل بينها لتوفر وجهة نظر عالمية لتقليل الاختلافات بين التشريعات و القواعد بما يسمح بإنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها القوائم المالية.

#### ثانياً أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة الدولية والوطنية بهدف تطوير جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر.

#### ثالثاً أهمية الدراسة :

نظراً لضعف مستوى أداء وكفاءة المحاسبين الذي انعكس بدوره على أداء مهنة المحاسبة في مصر وعدم ارتقائها إلى المستوى المطلوب بالرغم من وجود سعي متواصل من قبل الجهات المسؤولة عنها للارتقاء بها، هذا الضعف أدى إلى عدم اعتماد الكثير من مستعملي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرين على تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم أدى إلى زيادة الحاجة إلى التكامل بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية بهدف زيادة جودة الأداء المهني للمحاسبة في مصر .



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

#### رابعاً فروض الدراسة :

بناء على مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة فرض الدراسة على النحو التالي: " يؤدي التكامل بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية إلى تطوير مهنة المحاسبة".

#### خامساً منهج الدراسة :

تستخدم الباحثة في إعداد هذا البحث المنهج الاستقرائي حيث يتم استقراء الواقع وملاحظة الوضع القائم للممارسات الفعلية للأداء المهني للمحاسبة في مصر وتحليلية وبيان أوجه القصور فيه وآليات تطويره، لاستخلاص أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة.

#### سادساً خطة البحث : -

في ضوء مشكلة البحث وهدفها وأهميتها يتناول هذا البحث دراسة أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة ومن ثم يتناول الموضوعات التالية: أولاً : الإطار الفكري للتكامل والاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية والدولية.

- ثانياً: الإطار المقترح لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية.
  - ثالثاً: أثر الإطار المقترح للتكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر.
- وينتهي البحث بأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

أولاً : الإطار الفكري للتكامل والاختلاف بين معايير المحاسبة المصرية والدولية.

تتزايد الحاجة لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المحلية في كل دولة ومعايير المحاسبة الدولية، ويرجع السبب في ذلك إلى التطور الكبير في التجارة



العالمية، وتزايد الطلب على رؤوس الأموال في الأسواق العالمية لتحقيق تدفقات رأسمالية لهذه الأسواق عبر الحدود وتتوقف عملية أعداد المعايير على عدد من المتغيرات المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية والتي تلعب دوراً حيوياً وثيق الصلة والارتباط بمجالات التخطيط والاستثمار ومتابعة النشاط الاقتصادي للمجتمع.

وتعمل هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC مع القائمين على التشريعات الخاصة بالأوراق المالية في أماكن متعددة من العالم على تقليل الاختلافات بين التشريعات والقواعد من أجل تحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية على مستوى العالم وفي مقدمة الهيئات التي تعمل من أجل تحقيق هذا التكامل هو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي يهدف إلى وضع معايير محاسبية تؤدي إلى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم بما يسمح لإنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها القوائم المالية .  
ومن ثم يتناول الباحث النقاط التالية :

- (١) : ماهية التكامل المحاسبي بين المعايير المحلية والدولية.
- (٢) : العوامل المساعدة على تكامل الممارسات المحاسبية المحلية والدولية.
- (٣) : دور المنظمات الدولية في التوافق والتكامل المحاسبي الدولي.
- (٤) : تجربة جمهورية مصر العربية في إصدار معايير المحاسبة المصرية.
- (٥) : أوجه الاختلافات بين معايير المحاسبة المصرية والدولية.

#### (١) : ماهية التكامل المحاسبي بين المعايير المحلية والدولية.

نظراً لوجود الاختلافات بين المعايير المحاسبية المتبعة في دول العالم، ولأهمية التكامل بين هذه المعايير بهدف تسهيل عملية المقارنة، بُدلت العديد من الجهود التي نتج عنها تكوين عدة هيئات ومنظمات إقليمية ودولية للقيام بمهمة التكامل وتقليل الاختلافات



(أ) : مفهوم التكامل المحاسبي الدولي:

إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي هو إصدار معايير محاسبية موحدة و مقبولة على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات المحاسبية أي تحقيق التكامل المحاسبي الدولي.

يعبر التكامل المحاسبي الدولي عن "عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التكامل تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم و هذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال. ولقد عُرف التكامل بأنه درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية.

يرى الباحث أن التكامل المحاسبي الدولي هو محاولة تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة عند إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المختلفة وبصورة يسهل مقارنتها على المستوى الدولي وبشكل يؤدي إلى تضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية و يؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة.

(ب): مزايا التكامل المحاسبي الدولي :

لقد أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة ( IFAD ) عام ٢٠٠١ أن ٢٥ دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك لمزايا التكامل والتي منها:

١- التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات و زيادة إمكانية مقارنة وفهم التقارير المالية التي يتم إعدادها في دول مختلفة وتسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسية، مما يشجع على انفتاح أسواق المال المحلية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.



- ٢- إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحملها الشركات متعددة الجنسية التي تباشر أعمالها في دول مختلفة وذلك عند تعديل التقارير المالية لمعالجة الآثار التي تنتج عن اختلاف الممارسات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير بين الدول المختلفة.
- ٣- تسهيل عملية الاتصال المالي و ذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد و مبادئ و معايير متناسقة تسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية، تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض و يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين.
- ٤- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، و يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية.
- ٥- زيادة درجة انتظام و صدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها و أهميتها في عمليات المقارنة و الرقابة واتخاذ القرارات.
- ٦- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل عملة التقارير المالية إلى العملة الوطنية.
- ٧- انتفاء الحاجة إلى مجموعة متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية إذ بدلا من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم.
- ٨- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية فالبيانات الموحدة تكون سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة.
- ٩- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عند مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير دولية موحدة ذات مفاهيم واحده.





أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

- ١٠- يؤدي التكامل إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي استخدمت المعايير الدولية.
- ١١- إمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم مما يزيد الموثوقية في معلومات القوائم المالية المعدة على أساس المعايير الدولية، كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابها.

و من ثم يستنتج الباحث مما سبق أن من أهم مزايا التكامل مع المعايير الدولية ما يلي:

- ١- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسية.
- ٢- وزيادة درجة الثقة في المعلومات مما يزيد قيمتها وأهميتها في عمليات المقارنة والرقابة واتخاذ القرارات.
- ٣- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين.
- ٤- تسهيل عملية الاتصال المالي وذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة مما يرفع من فاعلية تشغيل الأسواق المالية.
- ٥- توفير مبالغ كبيرة في ضوء مفهوم التكلفة والعائد لشركات المراجعة والخدمات الاستشارية المالية.
- ٦- توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم.
- ٧- إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة.
- ٨- إمكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقها للمعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول أخرى مع ضرورة مراعاة المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية في تلك الدول عند تطبيق تلك المعايير.
- ٩- الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوروبية مثلا بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة WALL STREET في نيويورك، وكذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

، نظرا لكونها تعتمد عموما معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.

### (ج): مقومات التكامل المحاسبي بين المعايير المحلية والدولية :

عند قيام البيئة المحلية لأي بلد بمحاولة التكامل بين المعايير المحاسبية المحلية و المعايير المحاسبية الدولية يجب أن تتوافر فيها عدة مقومات تتمثل في الآتي:

١- عولمة البيئة الاقتصادية لديها أي أن تتوافق الدولة مع البيئة العالمية من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية في مقدماتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها ومنظمة البورصات العالمية IOSCO ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغيرها.

٢- تعديل التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والتداول في سوق المال وهذا يعني إزالة أي تعارض أو عدم تطابق مع التشريعات الدولية، بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة والمراجعة وغيرها.

٣- التكيف الفني والنفسي لمزاولي مهنة المحاسبة، والمقصود بالتكيف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق ذات كفاءة وإمكانيات جيدة، أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مزاولي مهنة المحاسبة لثقافة العولمة وتوجهاتها.

ويرى الباحث أن أي دولة تريد أن تتكامل معاييرها المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتوافر لديها عدة مقومات تدعم ذلك أهمها ما يلي :  
أولاً : الأعداد المهني لمزاولي مهنة المحاسبة والمقصود هو التدريب على تطبيق واستخدام المعايير الدولية ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لهذه المعايير.  
ثانياً: الإلتزام بتطبيق برامج الأمتثال للإتحاد الدولي للمحاسبين عن طريق استكمال إصدار معايير محاسبة مصرية جديدة للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية مع مراعاة الظروف البيئية الخاصة بجمهورية مصر العربية والدول العربية والإسلامية.



ثالثاً: الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مداخل التوفيق مع معايير المحاسبة الدولية.

(٢) : العوامل المساعدة على تكامل الممارسات المحاسبية المحلية والدولية:  
وتتمثل العوامل المساعدة في تحقيق التكامل فيما يلي:

(أ) : العوامل البيئية:

أن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بالعوامل البيئية في كل دولة، وتختلف هذه العوامل البيئية بدرجة كبيرة في البلدان المختلفة متى اختلفت المفاهيم والممارسات المحاسبية، وعندما تتشابه بيئات الأعمال في بلاد عدة فإن نظم المحاسبة تميل أيضا إلي التشابه.

إن اختلاف الممارسات المحاسبية في دول العالم له ما يبرره حيث تتأثر النظم المحاسبية في كل دولة بالعوامل البيئية التي تعمل من خلالها مثل : اللغة والثقافة والتعليم والنظام السياسي والاقتصادي والقانوني وغيرها من العوامل. وتؤثر العوامل البيئية من خلال تأثير ثقافة المجتمع (مجموعة القيم والمعايير التي تحكم سلوك أعضائه) علي نظم الرقابة في متطلبات وحجم الإفصاح المحاسبي لأسواق رأس المال الدولية والشركات عديدة الجنسيات إلي جانب تأثيرات قوي السوق.

إن العلاقة بين التوجهات المحاسبية والثقافة القومية لا يجب أن تحول دون الوصول إلي معايير محاسبية عامة علي المستوى الدولي، فالمعايير المحاسبية الدولية يمكن أن تلبى كثيرا من الحاجات الدولية والمحلية من البيانات المحاسبية.

ويرى الباحث أن التأثيرات الثقافية من أهم العوامل البيئية التي تؤثر في النظام المحاسبي نظرا لتأثيرها في النظم السياسية والقانونية والاقتصادية، إلا أنه نظرا للتقدم السريع في تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال وانتشار الشركات الدولية (عديدة الجنسية) والاتفاقات الثقافية بين الدول فقد تقلصت الفروق الثقافية بين الدول كثيرا.



(ب) : العوامل التنظيمية:

من أهم العوامل التنظيمية لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المحلية والدولية ما يلي:

- ١- ضرورة تطوير المنظمات المهنية والمعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة ، وتفعيل دورها في تطوير المعايير والممارسات المحاسبية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية وقواعد السلوك المهني العالمية والمعايير والإرشادات الدولية للمراجعة.
- ٢- والحرص علي اكتساب عضوية كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين للمشاركة في وضع وتطوير هذه المعايير والإرشادات.
- ٣- تطوير التعليم المحاسبي بما يحقق التكامل مع المعايير المحاسبية الدولية.
- ٤- العمل علي تطوير المعايير الفنية للمحاسبة والمراجعة لتتوافق مع المعايير الدولية في ضوء ما يصدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية من معايير جديدة أو تطوير لمعايير قائمة، وما يصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين .
- ٥- تطوير البيئة التنظيمية والرقابية في منشآت الأعمال بما يجعلها قادرة علي المنافسة العالمية.
- ٦- تغليب المصلحة العامة علي المصالح الذاتية والفئوية في كافة مراحل عملية التكامل المحاسبي مع المعايير الدولية، والمقارنة بين الآثار الإيجابية والسلبية لعملية التكامل لترشيد القرارات خلال هذه العملية.

ويرى الباحث أن من أهم العوامل التنظيمية التي تساعد على التكامل بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية إضافة فقرة في نهاية كل معيار بالنص صراحة على أن هذا المعيار المحلي متوافق مع معيار المحاسبة الدولي المقابل له، وكذا إلزام الشركات بإعداد قوائمها المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن مدى توافق هذه المعايير المحلية مع المعايير الدولية ضمن بنود الإفصاحات الإضافية بالقوائم المالية.



(٣) : دور المنظمات الدولية في التوافق والتكامل المحاسبي الدولي:

هناك عدد من المنظمات واللجان الدولية مهتمة بالتوافق الدولي للمحاسبة وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، بعضها يعمل ويهتم بهذا الموضوع على المستوى الدولي وبعضها على المستوى الإقليمي ومن هذه المنظمات علي سبيل المثال:

- ١- المجموعة الأوروبية (EU): تعود جذور إنشاء هذه المجموعة للعام ١٩٤٨م حيث تعمل علي تنسيق المعايير المحاسبية المطبقة في البلدان الأعضاء فيها . إلا أن بعض الباحثين يوجهون الانتقادات للمعايير التي تضمنتها التوجهات الصادرة من المجموعة الأوروبية (EU) من ناحية تركيزها علي المحاسبة المالية ومن ناحية عدم إمكانية تعميم هذه المعايير عالمياً باعتبارها تعد من قبل هيئة شبة حكومية، في حين أن التوجه الدولي لإعداد المعايير يتحرك باتجاه الاعتماد علي القطاع الخاص في إعداد المعايير المحاسبية .
- ٢- جمعية المحاسبين لدول أمريكا اللاتينية (IAA) أنشأت في العام ١٩٤٩م وقد بلغ عدد أعضائها عشرين عضواً وتهدف إلي تحسين الأنظمة المحاسبية في البلدان الأعضاء.
- ٣- الاتحاد العربي : تم تأسيس الاتحاد العربي في القاهرة في العام ١٩٧١م ثم نقل إلى بغداد عام ١٩٧٩م وقد أولى الاتحاد اهتماماً بالمعايير المحاسبية من خلال المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق الذي انشأ لجنة خاصة بالبحوث والمعايير قامت بدراسة وإعداد معيار يعالج المخزون، كما شكل لجنة لإعداد معيار يعالج التضخم عام ١٩٨٢م .
- ٤- لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC ) وتهدف لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC ) إلى إعداد ونشر المعايير التي ينبغي مراعاتها لما فيه المصلحة العامة وجعلها مقبولة على نطاق عالمي.
- ٥- المنظمة الدولية للتعاون والتطور الاقتصادي (OECD) تم إنشاء هذه المنظمة بغرض تشجيع النمو الاقتصادي والتوسع في التجارة الدولية، وضعت عام ١٩٧٦م دليل الإفصاح عن المعلومات للشركات المتعددة الجنسيات، حيث أقرح هذا الدليل أهم العناصر الرئيسية للمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في البيانات المالية للشركات المتعددة الجنسيات.



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

٦- مجلس إتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) استبدلت لجنة التعاون الدولي لمهنة المحاسبة (ICCAP) بمجلس لاتحاد الدولي للمحاسبين طبقاً لقرار المؤتمر الدولي الحادي عشر المنعقد في ميونخ ١٩٧٧م، حيث يهدف الاتحاد إلي انجاز دليل لمهنة المحاسبة من النواحي المهنية والأخلاقية والتعليمية ، والعمل علي إيجاد معايير محاسبية منسقة.

#### ( ٤ ) تجربة جمهورية مصر العربية في إصدار معايير المحاسبة المصرية:

- يمكن تناول التجربة المصرية في إصدار المعايير المحاسبية فيما يلي:
- ١- ترجع بداية المعايير في مصر إلى عام ١٩٨٠ عندما عقد في القاهرة المؤتمر الدولي للمحاسبة لبحث إمكانية وضع معايير محاسبية في البيئة المصرية وتحديد أنسب الأساليب لوضع تلك المعايير، وصدرت توصيات المؤتمر باختيار معايير المحاسبة الدولية كأساس لتصميم المعايير المصرية وإدخال بعض التعديلات عليها لتلائم البيئة المحلية.
  - ٢- وصدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولي رقم ٢٣٢ لعام ١٩٩٦ بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها، وقامت اللجنة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية التي أنشأت في معظمها من معايير المحاسبة الدولية.
  - ٣- وصدرت أول مجموعه من المعايير بقرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لعام ١٩٩٧ وكان المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية هو أول هذه المعايير وكان عدد هذه المعايير ١٩ تلاها ٣ معايير إضافية بلغ إجمالي عددها ٢٢ معياراً.
  - ٤- ثم قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بحل بعض المعايير وفي يولييه ٢٠٠٦ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتي تحل محل معايير المحاسبة التي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢، حيث أصدرت وزاره الاستثمار مجموعة من المعايير المحاسبية بهدف تحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الدولية تتكون من إطار لإعداد وعرض القوائم المالية وعددها ٣٥ معياراً محاسبياً.



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

٥- وفي عام ٢٠١٥ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية، ويبدأ العمل بها اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٦ وتضمنت المعايير ٣٩ معياراً لتحل محل معايير المحاسبة المصرية السابقة.

٦- وفي عام ٢٠١٦ صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن معيار المحاسبة المصري رقم ٤٦ " المرحلة الانتقالية" ٢٠١٦ بتاريخ ١٥/٥/٢٠١٦ بإضافة إلى معايير المحاسبة المصرية المعدلة معيار المحاسبة المصري رقم ٤٦ بإحكام المرحلة الانتقالية لبعض معايير المحاسبة المصرية المعدلة، والتي يبدأ سريان العمل بها في أول يناير (٢٠١٥) واعتمدها وزيرة الاستثمار بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٦.

٧- بتاريخ ٢٠١٧/٢/٧ صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ بإضافة ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) " آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ".

#### (٥) : أوجه الاختلافات بين معايير المحاسبة المصرية والدولية.

توجد بعض الاختلافات بين معايير المحاسبة المصرية والدولية وسوف يقوم الباحث بتوضيح أهم هذه الاختلافات تمهيداً لطرح إطار للتكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية وذلك على النحو التالي:

أ- أهم نقاط الخروج والاختلافات بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقارير الدولية بعد صدور القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ قرار وزارة الاستثمار بإصدار معايير المحاسبة المصرية.

- المعيار المحاسبي المصري رقم (١) عرض القوائم المالية، ويقابله المعيار الدولي رقم (١) IAS1 (Presentation of financial statements) : إدراج توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة كتوزيع للربح وليس كمصروفات حيث أن توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقاً للمتطلبات القانونية.

- ٢- المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية، ويقابله المعيار الدولي رقم (٧) IAS 7 (Statement of cash



(flows): استبعاد الاستثناءات المتعلقة بالمنشآت الاستثمارية حيث أن المعايير المصرية لم تتبنى استثناء المنشآت الاستثمارية من تجميع المنشآت الخاضعة لسيطرتها.

- المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ويقابله المعيار الدولي رقم (٨) IAS8 (Accounting policies, changes in accounting estimates & errors )

❖ في الفقرات المتعلقة بتعذر إعادة التطبيق وإعادة العرض بأثر رجعي من الناحية العملية، قد تم حذف الإشارة إلى وجوب عدم تغيير أسس قياس الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الخاص "بالأدوات المالية – الاعتراف و القياس"، بأثر رجعي. وذلك استعداداً للتغيرات المرتقبة عند إعداد المعيار المصري المقابل لمعيار الأدوات المالية الجديد IFRS9.

❖ لم يبين المعيار الجديد ما يجب أن يتم في هذه الحالات التي قد تقع قبل إصدار المعيار المصري الجديد للأدوات المالية.

❖ حيث تم إلغاء استخدام نموذج القيمة العادلة للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة من المعايير المصرية، فقد تم إلغاء الإشارة إلى إمكانية تغيير السياسة المحاسبية لهذه الأصول من نموذج التكلفة إلى نموذج القيمة العادلة.

- المعيار رقم ٢٠ التآجير التمويلي ويقابله المعيار الدولي رقم (١٧) IAS : Leases 17

حيث أن إعداد المعيار الخاص بالتآجير التمويلي جاء مختلفاً عن معيار المحاسبة الدولي المناظر و ذلك لما احتواه القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والخاص بالتآجير التمويلي من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تماماً عن المعالجات السائدة دولياً. حيث يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه، ويقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التآجير كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها.





أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

- ويرى الباحث أن القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ قرار وزارة الاستثمار بإصدار معايير المحاسبة المصرية أدى إلى أتساع فجوة الاختلافات بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقارير الدولية وذلك في النقاط التالية:
- إدراج توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة كتوزيع للربح وليس كمصروفات (المعيار رقم ١).
  - عدم استخدام نموذج إعادة تقييم الأصول الثابتة وغير الملموسة والاستثمار العقاري (المعايير أرقام ٢٣، ١٠، ٣٤).
  - المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في إطار متطلبات القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وبصورة مخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) - يرجع إلي معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠).

#### ب- معايير إعداد التقارير المالية الدولية التي لم تتناولها معايير المحاسبة المصرية

- المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS1 :  
لم يصدر معيار مصري مقابل لهذا المعيار رغم أهميته فهذا المعيار يهدف إلى ضمان أن القوائم المالية الأولية التي تعد لأول مرة عند تبني المجموعة الكاملة لمعايير المحاسبة سوف توفر نقطة بداية مناسبة لتوفير الشفافية والقابلية للمقارنة للمستخدمين عبر كل الفترات المعروضة وكيفية تطبيق المعايير المحاسبية بأثر رجعي لإظهار أرقام المقارنة الافتتاحية بشكل متنسق مع التحول من مبادئ محاسبية متعارف عليها إلى الإلتزام الكلي بالمعايير المحاسبية .
- المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية - الأدوات المالية IFRS9.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية - الحسابات الحكومية المؤجلة IFRS14.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية - الاعتراف بالإيراد عن عقود العملاء IFRS15.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية - عقود الإيجارات IFRS16 .



- معيار المحاسبة الدولي رقم IAS29- القوائم المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع- Financial reporting in hyper-inflationary economies و من العرض السابق يرى الباحث أنه توجد معايير محاسبة مصرية متكاملة مع معايير المحاسبة الدولية، كما يوجد معايير محاسبية مصرية تختلف عن معايير المحاسبة الدولية، ويوجد معايير محاسبة دولية لا يوجد لها مثيل في معايير المحاسبة المصرية، وسوف يقوم الباحث باستعراض مشكلات التكامل بين معايير المحاسبة المحلية والدولية تمهيداً للوصول إلى إطار مقترح لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المحلية والدولية .

#### ثانياً: الإطار المقترح لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية.

لقد قام الباحث بدراسة أهم مشكلات ومعوقات تحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المحلية والدولية ووضع حل لهذه المشكلات من خلال طرح إطار مقترح لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية وذلك على النحو التالي:

#### (أ) مشاكل التكامل المحاسبي بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية :

يواجه التكامل المحاسبي بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية مجموعة من المشاكل المختلفة وقد قام المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) بدراسة عام ٢٠٠٢ واستعرضت بعض المشاكل التي تعوق خطط التكامل أو تمنع الدول عن التفكير في تبني خطط معينة لهذا الغرض ومن هذه المشاكل ما يلي:

١- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعاني المرتبطة بالاستثمارات و المشتقات و الأدوات المالية و المعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها و من ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح.

٢- ٢- التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على إعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط واتخاذ



- القرارات على المستوى القومي مما يصعب معه الاتجاه إلى المعايير الدولية.
- ٣-٣- قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية: وقد تكون هذه القناعة في حقيقتها تعود للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية إلى الدرجة التي يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية غير التي تعودوا عليها.
- ٤-٤- مشاكل الترجمة: المعايير الدولية تصدر باللغة الانجليزية وبمصطلحات محاسبية انجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا أن التراجم قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونة نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها.
- ٥-٥- التقاليد المحلية: تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فان الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضاً وبنفس الوقت تقف عائقاً أمامه وأن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني.
- ٦-٦- العوائق الاقتصادية والتشريعية: تتباين الدول في تطبيقها القوانين و أن معظم التأثيرات في توسع المحاسبة وتطورها هو الهيكل التشريعي وهو انعكاس للتقاليد الثقافية الوطنية.
- ٧-٧- الحالة السيادية : إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية.
- ٨-٨ - الاختلافات البيئية و الثقافية بين الدول والتباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة.
- ٩-٩- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي.



وسوف يقوم الباحث بمحاولة حل هذه المشكلات من خلال طرح إطار مقترح لتحقيق التكامل المحاسبي بين المعايير المحاسبية المصرية والدولية.

### (ب) - إطار مقترح لتحقيق التكامل المحاسبي بين المعايير المحاسبية المصرية والدولية.

يطرح الباحث إطاراً مقترحاً لتحقيق التكامل المحاسبي بين المعايير المحاسبية المصرية والدولية والذي يتطلب ضرورة قيام كل دولة بإتباع مجموعة من الخطوات والآليات لتحقيق التكامل مع معايير المحاسبة الدولية وتتمثل هذه الخطوات والآليات في الآتي:

- 1- أن تصدر الدولة تشريعاً يساعد على التكامل بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية.
- 2- قيام الدولة بإصدار معياراً محلياً متوافقاً مع كل معيار دولي على أن تحدد خطة زمنية لانجاز التكامل.
- 3- التواجد الفعال في المنظمات الدولية المسؤولة عن إصدار وتطوير المعايير المحاسبية.
- 4- مراجعة المعايير المحاسبية المصرية لتطويرها وفقاً لأحدث المستجدات الفكرية والتطورات الاقتصادية والاستثمارية.
- 5- وضع آلية مناسبة لتقديم إرشادات لتطبيق المعايير وحل مشاكلها.
- 6- قيام مجلس معايير المحاسبة والمراجعة المصرية بنشر المعايير الصادرة عنه وتفسيراتها على موقع خاص به على شبكة الإنترنت.
- 7- أن يعمل مجلس معايير المحاسبة والمراجعة المصرية على مواكبة التطورات الدولية لمهنة المحاسبة من خلال الاشتراك في عضوية مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 8- أن تقترن عملية التحول إلى المعايير الدولية أو التكامل معها بالتدريب الفعال على مستوى المهنة ومعدّي القوائم المالية وان تدرج معايير المحاسبة الدولية في المقررات الدراسية الجامعية.



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

٩- قيام المؤسسات المهنية بنشر كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها مع بيان أثر التكامل بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الموثوقية بمعلومات القوائم المالية مما يساعد على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وانسيابها إلى الأسواق المحلية.

١٠- قيام الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية بعمل دورات تخصصية للعاملين لديها تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها .

١١- قيام هيئة الأوراق المالية بالزام الشركات التي تعرض أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي لذلك.

١٢- إعداد الندوات والمؤتمرات وإلقاء المحاضرات على أهمية التكامل مع المعايير الدولية، ومثل هذه الأعمال تجذب معدي ومستخدمي القوائم المالية إلى المعايير المحاسبية الدولية، وتهيئ البيئة المالية والاستثمارية لهذا التحول.

ويرى الباحث أن برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين البرنامج رقم 3 SMO – ورقم 5 SMO – ورقم 7 SMO، تساعد على تحقيق التكامل بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية مما يؤدي إلى تطوير مهنة المحاسبة في مصر.

**ثالثاً: أثر الإطار المقترح للتكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر.**

يرى الباحث أن الإطار المقترح للتكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية سوف يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في مصر على النحو التالي:

١- تحقيق دقة وشفافية القوائم والتقارير المالية لمنشآت الأعمال والخدمات ومن ثم زيادة مستوى جودة المعلومات المحاسبية وثقة مستخدمي هذه المعلومات في الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة الإدارية والاستثمارية والتمويلية.



- ٢- توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم يسمح بإعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها القوائم المالية.
- ٣- تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، وانخفاض مستويات إدارة الأرباح، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي.
- ٤- تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة ذات قوة تفسيرية تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم أداء الشركة.
- ٥- استمرارية تطوير الفكر المحاسبي لتطوير المنظمات المهنية والمعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة والتنسيق بينها وتفعيل دورها في تطوير المعايير والممارسات المحاسبية بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية وقواعد السلوك المهني العالمية والمعايير والإرشادات الدولية للمحاسبة والمراجعة وزيادة كفاءة مزاولي مهنة المحاسبة.
- ٦- توفير للمستثمرين قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضفي المصدقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.
- ٧- إعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات وزيادة إمكانية مقارنة وفهم التقارير المالية التي يتم إعدادها في دول مختلفة وتسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسية، مما يشجع على انفتاح أسواق المال المحلية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.
- ٨- تسهيل عملية الاتصال المالي و ذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ و معايير متناسقة تسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية، تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض و يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين.
- ٩- تحسين جودة المعلومات مما يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، و يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية والدولية.
- ١٠- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عند مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير دولية موحدة ذات مفاهيم واحده.



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

- ١١- إمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم مما يزيد الموثوقية في معلومات القوائم المالية المعدة على أساس المعايير الدولية، كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابها.
- ١٢- تحسين جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة، وتوفر معلومات لحملة الأسهم حول الخسائر، وحالات الفشل المالي والأحداث المالية على درجة عالية من الدقة والقابلية للتحقق بما يسمح للمستثمرين باتخاذ القرارات الذكية.

### النتائج والتوصيات

#### أولاً : النتائج

- ١- يواجه التكامل المحاسبي بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية مجموعة من المشاكل والمعوقات المختلفة التي تعوق خطط التكامل أو تمنع الدول عن التفكير في تبني خطط معينة لهذا الغرض وهذا ما أكدته الفرض الثاني.
- ٢- توجد معايير محاسبة مصرية متكاملة مع معايير المحاسبة الدولية، كما يوجد معايير محاسبية مصرية تختلف عن معايير المحاسبة الدولية، ويوجد معايير محاسبة دولية لا يوجد لها مثل في معايير المحاسبة المصرية.
- ٣- إن توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم يسمح بإعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها القوائم المالية.
- ٤- يؤدي التكامل بين المعايير المحاسبية المصرية والدولية إلى تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، وانخفاض مستويات إدارة الأرباح، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي.
- ٥- أن تحقيق التكامل بين المعايير المحاسبية المصرية والدولية و رفع كفاءة المحاسبين والمراجعين يؤدي ذلك إلى تطوير مهنة المحاسبة في مصر، ومن ثم تحقيق دقة وشفافية القوائم والتقارير المالية لمنشآت الأعمال والخدمات ومن ثم زيادة مستوى جودة المعلومات المحاسبية وثقة مستخدمي هذه المعلومات في الإعتقاد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة الإدارية



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

والاستثمارية والتمويلية وبالتالي الأرتقاء بمستوى جودة أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر.

٦- طرح الباحث في هذه الدراسة مدخلاً مقترحاً لتحقيق التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية عن طريق تطبيق برامج الأمتثال الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين مما يؤدي إلى تطوير مهنة المحاسبة في مصر.

### ثانياً : التوصيات

- ١- أن تصدر الدولة تشريعاً يساعد على التكامل بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية.
- ٢- ضرورة قيام الدولة بإصدار معياراً محلياً متوافقاً مع كل معيار دولي على أن تحدد خطة زمنية لانجاز التكامل.
- ٣- التواجد الفعال في المنظمات الدولية المسؤولة عن إصدار وتطوير المعايير المحاسبية.
- ٤- مراجعة المعايير المحاسبية المصرية لتطويرها وفقاً لأحدث المستجدات الفكرية والتطورات الاقتصادية والاستثمارية.
- ٥- ٥ - وضع آلية مناسبة لتقديم إرشادات لتطبيق المعايير وحل مشاكلها من خلال تخصيص موقع مستقل على شبكة الإنترنت لمعايير المحاسبة المصرية.
- ٦- أن يعمل مجلس معايير المحاسبة والمراجعة المصرية على مواكبة التطورات الدولية لمهنة المحاسبة من خلال الاشتراك في عضوية مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- ٧- أن تقترن عملية التحول إلى المعايير الدولية أو التكامل معها بالتدريب الفعال على مستوى المهنة ومعدّي القوائم المالية وان تدرج معايير المحاسبة الدولية في المقررات الدراسية الجامعية.
- ٨- قيام المؤسسات المهنية بنشر كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها مع بيان أثر التكامل بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية في





أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الموثوقية بمعلومات القوائم المالية مما يساعد على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وانسيابها إلى الأسواق المحلية.

- ٩- قيام هيئة الأوراق المالية بالزام الشركات التي تعرض أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي لذلك.
- ١٠- إعداد الندوات والمؤتمرات وإلقاء المحاضرات على أهمية التكامل مع المعايير الدولية، ومثل هذه الأعمال تجذب معدي ومستخدمي القوائم المالية إلى المعايير المحاسبية الدولية، وتهيئ البيئة المالية والاستثمارية لهذا التحول.



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

## المراجع:-

### أولاً الكتب :

- 1- أ.د. طارق عبدالعال حماد " موسوعة معايير المحاسبة: المعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة الدولية - معايير المحاسبة المصرية -معايير المحاسبة في التنظيمات الغير هادفة للربح - المفاهيم والقواعد وحالات عملية وأمثلة" ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠١٦).
- ٢- أ.د. مصطفى علي الباز، " مقدمة في نظرية المحاسبة وتصميم النظم المحاسبية " (الإسماعيلية : بدون، ٢٠١٣).

### ثانياً المجلات العلمية والمؤتمرات:

- 1- د.الباز فوزي الباز أحمد قابيل " دراسة تحليلية لاستراتيجيات التوافق لمعايير المحاسبة الوطنية والدولية كأحد سياسات الجذب الاستثماري في كل من مصر والصين مع دراسة ميدانية " المجلة العلمية للبحوث الصينية- جامعة حلوان ، المجلد الثاني ، العدد الأول ٢٠١٣.
- ٢- د. الحسيني محمد أحمد " دراسة تحليلية مقارنة لآليات تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة المالية القومية ومعايير المحاسبة الدولية في مناطق التأثير المحاسبي على النظم المحاسبية الدولية ومناطق التأثير المحاسبي " مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة ، الجزء الأول، العدد الواحد والسبعون للسنة السابعة والأربعون.
- ٣- د. أيمن أحمد شتيوي ، "دراسة ميدانية مقارنة للعلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي بالتطبيق على الشركات المقيدة في أسواق المال العربية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثالث ٢٠١٢.
- ٤- د.جمال علي محمد يوسف"محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية"،بحث مقدم للمؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة من ١٦-١٧ فبراير، (٢٠١٤).
- ٥- د. حسن علي محمد سويلم ،"مدى الحاجة لتوفيق معايير المحاسبة العربية للتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة : في ضوء تجربة ماليزيا في إصدار معايير المحاسبة – دراسة أختبارية مقارنة "، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الثاني ، ٢٠٠٤.
- ٦- د. فيصل نجم الدين عبد الله ، د. فاضل نبي عثمان، " التوافق بين القواعد المحاسبية العراقية والمعايير الدولية ( IFRSs – IASs ) ودورها في تطوير



أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية والدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر  
أسماء صلاح الدين محمد المقصود محمد

مهنة المحاسبة في العراق" ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية، والاقتصادية، جامعة  
المثنى العراقية ، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع ٢٠١٥.  
٧- د. منى كامل حمد، "أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في  
النشاط الزراعي، دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٤١)  
والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (١١)" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية  
الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد السادس و الثلاثون ٢٠١٣.

#### ثالثاً أخرى:

- ١- قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ بشأن إصدار معايير المحاسبة  
المصرية الجديدة والتي تحل محل معايير المحاسبة التي سبق إصدارها بالقرارين  
رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢.
- ٢- قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية  
بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩.
- ٣- قرار وزير الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن معيار المحاسبة المصري رقم  
٤٦ " المرحلة الانتقالية" ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥.
- ٤- قرار وزيرة الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ المنشور بجريدة الوقائع المصرية  
بالعدد ٣٨ (تابع) في ٢٠١٧/٢/١٥.

#### رابعاً مراجع أجنبية :

- 1- Gyorgy Csebfalvi , " The Effects of International Accounting Standardization on Business Performance: Evidence from Hungary" University of Pecs, Pecs, Hungary , International Journal of Business and Management Vol. 7, No. 9; May 2012 , [www.ccsenet.org/ijbm](http://www.ccsenet.org/ijbm) .
- 2- Jenő Beke " Effects of the Application of Accounting Standards on Company Performance: A Review" International Journal of Management, University of Pecs, Hungary, Vol. 29 Charts No. 3 Part 1, p110-124. 15p ,Sept 2012.
- 3- International forum on Accounting Development (IFAD) , GAAP Convergence 2002 IFAC, [http://www.ifac.org/\(www.gccaao.org/smd.htm\)](http://www.ifac.org/(www.gccaao.org/smd.htm)) .

